

اسم المقال: ممكناًتس التسارع والصعود الهندي عالمياً في ظل مجالات التنافس في الفضاء الآسيوي

اسم الكاتب: أ.د. عبدالصمد سعدون عبدالله، م.د. ياسر خالد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1554>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 12:00 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوّي المقال تحتها.



ممكنات التسارع والصعود الهندي عالمياً في ظل مجالات التنافس في الفضاء الآسيوي

* أ. د. عبدالصمد سعدون عبدالله*

** م. د. ياسر خالد**

ملخص:

استحوذت الهند خلال العقد الأخير على مكانة متضادة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك في ظل التطور الملحوظ للقدرات المادية والتقنية ، فضلاً عن الدور الإقليمي الفاعل، الذي لا زالت الهند تلعبه في قضايا الامن والصراع ، وتحديداً في جنوب ووسط آسيا. ولعل ما يمهد للهند مثل هذه القدرات، هو طبيعة النظام السياسي الهندي، الذي يمتاز بالمرونة والصلابة والديمقراطية، والذي صمد لأكثر من نصف قرن منذ الاستقلال عن الاحتلال البريطاني، مما جعل الهند أكبر ديمقراطية في العالم، حيث أن هذا النظام استطاع احتواء التناقضات الأيديولوجية والدينية والعرقية الضخمة في البلاد.

ديمقراطية الهند جاءت لكونها أقل تهديداً من جيرانها الإقليميين وتحديداً الصين، ذلك أن نظامها الديمقراطي جعلها أكثر انسجاماً مع الغرب الأمريكي ، حيث ساعدتها في ذلك جيوستراتيجية موقع الهند مقارنة بدول جنوب ووسط آسيا. وفضلاً عن ذلك ما تتمتع به الهند من مؤشرات عالية نسبياً في مجال التطور التكنولوجي، مما يضعها في مكان متقدم في مجتمع المعلومات العالمي ، حيث استطاعت الهند التغلغل في عمق ثورة المعلومات من خلال الاعداد الهائلة من الفنيين والتكنولوجيين، وشركات تكنولوجيا المعلومات، علاوة عن امتلاكها القدرات النووية المتطرفة.

Abstract

Possibilities of acceleration and the rise of India globally in light of the areas of competition in the Asian space

During the last decade, India has gained an increasing position at the regional and international levels, in light of the remarkable development of material and technical capabilities, as well as the effective regional role, which India continues to play in issues of security and conflict, specifically in South and Central Asia. Perhaps what prepares India for such capabilities is the nature of the Indian political system, which is characterized by flexibility, solidity and democracy, and which has lasted for more than half a century since any

* استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

** مدرس في العلاقات الاقتصادية الدولية ... يعمل حالياً في مجلس الوزراء

since independence from the British occupation, which made India the largest democracy in the world, as this system was able Containing the country's huge ideological, religious and ethnic contradictions.

India's democracy came about being less threatening than its regional neighbors, specifically China, as its democratic system made it more in line with the American West, as it was helped by the geostrategic position of India compared to the countries of South and Central Asia. In addition, India enjoys relatively high indicators in the field of development. Technology, which puts it in an advanced position in the global information society, as India was able to penetrate deep into the information revolution through the huge numbers of technicians, technologists, and information technology companies, in addition to its possession of advanced nuclear capabilities

أهمية واهداف البحث : يسلط هذا البحث الضوء على أهم مقومات التسارع الهندي اقتصادياً وسياسياً ، فضلاً عن مكانت الصعود كي تتبوا مركز متقدم من مراكز النهوض عالميا ، وبخاصة ان الهند قد وجدت لها ملاداً سياسياً واقتصادياً آمناً في المحيط الآسيوي في ظل الأداء الاقتصادي وآليات التفاف في وسط وجنوب آسيا .

فرضية الدراسة : جاءت فرضية الدراسة من خلال المنطق الآتي :

" هناك علاقة دالية موجبة بين مؤشرات التسارع الهندي في ظل امكانيات القوة والقدرة التي تتوافر عليها على النطاق الدولي، وبين مجالاتها التنافسية اقليميا ، سواء في وسط او جنوب اسيا " فكلما تسارعت وتيرة تلك المؤشرات اقليميا امام دول جنوب ووسط آسيا ، كلما ساهم ذلك في اتساع رقعة التفاف الهندي عالميا.. وهذا سيطرح تساؤلات عدة منها :

- 1- ما هي المقومات السياسية والاقتصادية التي تتوافر عليها الهند...؟
- 2- هل ان مجالات التفاف الهندي الآسيوي يُعد طريقا سالكا نحو ارتقاء العالمية..؟
- 3- ما وجه الصعود الهندي وآلية التفاف في المنظومة الاقتصادية العالمية...؟
- 4- كيف سيكون مشهد الصعود الهندي في المنظومة العالمية في ظل محفزات مجال التفاف في وسط وجنوب اسيا ...؟

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج الاستقرائي مركزاً بذلك على اسلوبين منهجين هما الأسلوب النظمي والنظمي المقارن بهدف تحليل الواقع السياسي والاقتصادي للهند كمدخلات جوهرية لحالة التفاف ضمن المحيط الآسيوي ومخراته نحو العالمية.

هيكلية البحث: من أجل الوقوف على أهم نقاط التحليل والبحث والتقصي في مفاصل الدراسة ولبلوغ النتائج ووفق المنطق الفرضي ، كان لا بد من تقسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية وهي كالتالي :

1. المقومات الاقتصادية الهندية في الفضاء الآسيوي.
2. المقومات السياسية للهند في الفضاء الآسيوي والارتقاء نحو العالمية.
3. منافذ الصعود الهندي ومشاهد الارتقاء نحو العالمية.

أولاً: المقومات الاقتصادية الهندية في الفضاء الآسيوي

شهد الاقتصاد الهندي خلال مسيرته الطويلة منذ استقلال الهند عام 1947 ولحد الآن ، سلسلة من الاحداث توزعت بين مدبات من الركود والانكماش المتلازمين لاقتصاد أتبع منهجية التخطيط الاشتراكي وبين خطط الاقتصاد المركزية المصحوبة بنمو بطيء مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات وضعف البنية التحتية الاقتصادية وهياكله وبين مرحلة أخرى من التطور السريع في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد تطبيق خطة الإصلاحات الاقتصادية منذ العام 1991 وفق رؤية المؤسسات الدولية، الأمر الذي جعل الاقتصاد ينمو بشكل متسرع محققاً نتائج إيجابية. وللتعرف على واقع الاقتصاد الهندي ومسيرته التنموية والناتج المبهر التي حققها هذا الاقتصاد، عليه سيتم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين وكالتالي :

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للتنمية والنمو

المطلب الثاني: بنية المقومات الاقتصادية الهندية

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للتنمية والنمو الهندي

تعد المؤشرات الاقتصادية نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة عادة ما تكون (سنة). وهي أداة قياس أداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها، فضلاً عن تقييم أداء الاقتصاد بصفة كلية وتسمح كذلك بالتبؤ المستقبلي للاقتصاد. ويمكن التطرق إلى بنية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الهند وكالتالي :

1- الناتج المحلي الإجمالي(GDP) : بهدف تسليط الضوء على النشاط الاقتصادي الهندي سيتم استخدام مؤشر حجم الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) (كون الناتج وفق الأسعار الثابتة يعد خلاصة القيمة الرقمية الحقيقة، مستبعداً أثر التضخم والظروف غير المستقرة) ومعدل نموه ومقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج القومي، فمن خلال ملاحظة بيانات الجدول (1) من الملحق (أ) والشكل (1) من الملحق (ب) يتضح إن الهند شهدت زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً بعد مرحلة الاستقلال. وبعد أن سجل الناتج المحلي نحو (36,54) مليار دولار عام

1960، أرتفع هذا الناتج عام 1970 ليصل إلى نحو (61,59) و(183,84) مليار دولار عام 1980 بحسب بيانات البنك الدولي⁽¹⁾.

وفي العام 1991، لاسيما في مرحلة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، أرتفع الناتج المحلي الإجمالي بصورة تدريجية، وفي عام 2014 بلغ نحو (2,128) تريليون دولار، فيما بلغ نحو (2,631) تريليون دولار عام 2017⁽²⁾. وبحسب التقرير الاقتصادي العالمي لصندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2018، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند عام 2010 بنحو (1,656) تريليون دولار، أرتفع ليصل عام 2018 إلى نحو (3.441) تريليون دولار.

وفقاً لبيانات النظرة الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أكتوبر 2018) المنشورة في 18 مارس 2019، بلغ حجم الاقتصاد الهندي حوالي (2689.992) مليار دولار بما يمثل حوالي 3.17 % من حصة الاقتصاد العالمي.

وبهذه المؤشرات أصبح الاقتصاد الهندي يحتل المرتبة الخامسة سنة 2018 وفقاً لرؤية الصندوق⁽³⁾ والمرتبة الثالثة على صعيد الدول الآسيوية والمرتبة السابعة على صعيد دول العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للتصنيف الدولي المعد من قبل البنك الدولي لعام 2017⁽⁴⁾ ومن المتوقع له أن يحتل المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بحلول عام 2030 مع وصول قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى (10) تريليونات دولار ومعدل نمو (7,8%) الأمر الذي يقصد بأن الهند تسعى لتجاوز مرتبة كل من المملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا بحلول العام 2030، لتكون في المرتبة اللاحقة على الولايات المتحدة الأمريكية والصين فقط ، والذي أكدته الدراسة الموسعة التي أعدتها شركة الاستشارات المالية العالمية PWC والتي أشارت إلى إن الهند ستتصعد مركزاً واحداً لت取代 الاقتصاد الأمريكي من المرتبة الثانية في عملية تبادلية للمراكز بين الدولتين، حيث سيقفز الناتج المحلي الإجمالي للهند من (7,277) تريليون دولار عام 2014 إلى (41,384) تريليون دولار بحلول العام

⁽¹⁾ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، إجمالي الناتج المحلي للهند:، متاح على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/country/india>

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/1/26

⁽²⁾ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، إجمالي الناتج المحلي للهند، مصدر سابق.

⁽³⁾ صندوق النقد الدولي، India – Gross domestic product in current prices، متاح على الرابط التالي:

<https://knoema.com/atlas/India/GDP>

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/3/18

⁽⁴⁾World Bank, Percent of world GDP, available on:

<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

2030، وفقاً للقدرة الشرائية^(*) كأحد أسرع الاقتصادات العالمية نمواً حتى عام 2050⁽⁵⁾. وكما هو مبين في الجدول (2) من الملحق (أ).

2- متوسط دخل الفرد (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي): هناك إجماع في أوساط العلوم الاقتصادية في العالم على إن النصيب الفردي من الناتج المحلي الإجمالي يُعد من المؤشرات الأدق والأكثر موضوعية في قياس الرفاه الاقتصادي للمجتمع. **ينظر الجدول (2)..**

وكما هو واضح من الجدول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تصاعد مستمر، حيث بلغ نحو (1357.65) دولار عام 2010 ارتفع ليصل إلى نحو (2104.16) دولار عام 2018. وعلى الرغم من إن هذا المعدل لا يتناسب مع حصة الفرد من ذلك الناتج انطلاقاً من عدد السكان المرتفع، لكنه مؤشر على فاعلية الأداء الاقتصادي. وعلى صعيد ترتيب الدول من حيث متوسط دخل الفرد، حصلت الهند على المرتبة (133) من بين (187) دولة ضمن ترتيب الدول الاعلى في دخل الفرد طبقاً لبيانات العام 2019 وبنصيب بلغ نحو (4,077) دولار⁽⁶⁾.

3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الهندي

من خلال ملاحظة الشكل (2) من الملحق (ب) والذي يبين أن الناتج القومي الهندي يتكون من مجموعة قطاعات إنتاجية وهي (الزراعة- الصناعة- الخدمات)، ويتصدر قطاع الخدمات أعلى نسبة في هذا الناتج والتي بلغت نحو (53,66 %)، في الوقت الذي بلغت فيه مساهمة قطاع الصناعة (26,2 %) والزراعة (17,32 %)، مع الاخذ بعين الاعتبار الحجم السكاني الكبير وحجم العمالة الماهرة في الهند.

أ- قطاع الزراعة: تعد الهند بلداً زراعياً عملاقاً، وهي رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتشكل نسبة مساحة الأرضي الزراعية في الهند نحو (60%): (ما يعادل 190 مليون هكتار مقابل 130

(*) تعادل القوة الشرائية ppp هي مجموعة من النظريات الاقتصادية والتكنية تستخدم لتقرير القيمة النسبية لعملات مختلفة. وتعادل القوة الشرائية هو تقدير اوجده الاقتصاديون ليقارنوا بين مستويات الرفاهية في مختلف المجتمعات، لكنه حساس بالنسبة إلى حجم السكان. (انظر: جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، (نقله إلى العربية: محمد إبراهيم عبدالله)، ط1[العيikan للنشر، المملكة العربية السعودية ، 2016، ص49-50).

(5) إنفوجراف.. التنين الصيني يقود الاقتصاد العالمي بحلول 2050، مقال منشور في موقع اخبارك بتاريخ 1/1/2019، ومتاح على الرابط:

<http://www.akhbarak.net/news/2019/01/>

تاریخ الاطلاع والتوثيق 2019/1/8

(6) أسراء حسن، ترتيب الدول حسب دخل الفرد 2019، موقع المرسال، بتاريخ 27/4/2019، ومتاح على الرابط :

تاریخ الاطلاع والتوثيق 13/5/2019

<https://www.almrsal.com/post/822509>

مليون هكتار في الصين) وثاني سكان زراعيين في العالم بعد الصين: (فلاح واحد من خمسة في العالم يعيش في الهند). وهي أيضاً المنتج الأول في العالم للحليب والشاي أو التوابل، والمنتج الثاني عالمياً للحبوب (أرز، قمح، ذرة صفراء، ذرة بيضاء) بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أنها الأولى عالمياً في الثروة الحيوانية بواقع (450) مليون رأس، والأولى في مساحة الأرض المروية⁽⁷⁾.

لقد حظيت الزراعة في الهند بأولوية خاصة لدى صانع القرار السياسي - الاقتصادي، لما بعد الاستقلال، وبخاصة التركيز على تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه كاستراتيجية مهمة من استراتيجيات التنمية⁽⁸⁾ وهي استراتيجية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي^(*) الذي هو شرط ضروري لرفع إنتاجية القوى العاملة، وبعد ذلك، من خلال تزايد المخزون الفائض من الحبوب الغذائية يوجه للتصدير وخلق فرص عمل جديدة. هذا التوجه في جوهره يقوم على المعرفة والابحاث عبر اعتماد عدد من الوسائل التقنية والتناظمية، كتطوير بذور فائقة القدرة الوراثية، والزراعة ذات المحصول المركب، والاستعانة بالمخصبات الزراعية.

وتعد الزراعة أهم وأكبر قطاعات الاقتصاد الهندي، أستأثر هذا القطاع في مرحلة ما بعد الاستقلال بنصيب كبير من الناتج المحلي الإجمالي^(**) وبنسبة وصلت إلى (45%) من الدخل القومي⁽⁹⁾ وطبقاً للبيانات الصادرة عن البنك الدولي لعام 2017 تشكل الزراعة في الهند كأهمية نسبية نحو (17,32%) من الناتج المحلي الإجمالي. ينظر الشكل (3) من الملحق (ب).

⁽⁷⁾ جان جوزيف بولو، الاقتصاد الهندي، (تعريب: صباح ممدوح كعدان)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة - دمشق، 2011، ص 48-49.

⁽⁸⁾ بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، في: (مجموعة مشاركين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر ط 1، 2010. ص 82.

^(*) رغم امتلاك الهند اقتصاداً زراعياً كبيراً يساعد في دعم المساعي الدولية لضمان الأمن الغذائي، بيد أنها تعاني وجود أمن غذائي غير مستقر، وسوء تغذية. حيث شددت الحكومة الهندية على أهمية وضع الأمن الغذائي على أجندة المفاوضات التجارية الدولية. للمزيد ينظر: بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، مصدر سابق، ص 84.

^(**) شكل القطاع الزراعي في الهند (52%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1951. وعلى مر السنين، انخفضت الزراعة ببطء كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أواخر الثمانينيات، انخفضت الزراعة إلى أقل قليلاً من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد عام 2004، انخفضت الزراعة إلى أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الزراعة لا تزال ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الهندي. (أنظر: الأسواق الناشئة: تحليل الناتج المحلي الإجمالي في الهند، متاح على الرابط:

<https://ar.talkingofmoney.com/emerging-markets-analyzing-india-s-gdp>

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/4/6.

⁽⁹⁾ نقرأ عن: أي. بي. جي عبد الكلام و واي س . راجان، الهند عام 2020 رؤية للألفية الجديدة، (ترجمة غسان نصيف) منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سلسلة دراسات اقتصادية 16 ط 1، دمشق 2011 ، ص 202.

وإذا ما أجرينا مقارنة بين واردات المواد الخام الزراعية (%) من واردات السلع) وصادرات المواد الزراعية الأولية (%) من صادرات السلع) للهند، وللسنوات (2009-2017) يتبيّن لنا إن نسبة الواردات الزراعية أكثر من الصادرات الزراعية، وخصوصاً خلال السنوات (2009، 2014، 2015، 2016، 2017)، فبعد أن بلغت نسبة الواردات الزراعية نحو (1.9%) من واردات السلع، عام 2014 ارتفعت لتصل إلى نحو (2.0%) عام 2017 مقابل (1.6%) و (1.3%) من الصادرات الزراعية للأعوام ذاتها وكما مبين في الجدول (3) من الملحق (أ). كما تحتوي الهند على ثروات معدنية ضخمة ومتنوعة شكلت مصدراً هاماً للاقتصاد الهندي.

بـ-قطاع الصناعة: امتلكت الهند، ولمدة طويلة نسبياً، قطاعاً صناعياً حديثاً ، وقد بنيت أولى المصانع في الهند في خمسينيات القرن التاسع عشر^(*) ومع الاستقلال صفت الهند كسابع أكبر دولة صناعية في العالم ، فالإنجازات الاقتصادية ليست جديدة على الهند، وإن كان معدل نموها هو الذي يبدو اليوم متواصلاً، جاعلاً منها لاعباً عالمياً⁽¹⁰⁾.

وتمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار (سياسة الاحلال محل الواردات) من تحقيق طفرة إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية. ويأتي هذا القطاع في المركز الثاني من حيث مساهمته في عجلة النمو (بشكل القطاع الصناعي (%26,2) من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2017)، وبلغت نسبة العاملون في قطاع الصناعة في الهند (24,7%) من إجمالي المشغلين طبقاً لأخر بيانات واحصائيات البنك الدولي لعام 2018⁽¹¹⁾.

يقسم القطاع الصناعي في الهند إلى قسمين: قطاع صناعي منظم ومسجل بشكل (رسمي) وقطاع غير منظم وغير مسجل (غير رسمي)، حقق الاثنان نمواً متفاوتاً منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

يمثل القطاع الرسمي (القطاع العام) أهمية كبيرة في الاقتصاد كونه القطاع الرائد منذ الاستقلال والمدعوم والمسيطر عليه من قبل الدولة، وحقق تقدماً منذ تسعينيات القرن الفائت حتى بات يمثل ثلث القيمة المضافة. ويدخل ضمن القطاع الصناعي عدة صناعات مثل صناعة التعدين

^(*) من العوامل التي ساعدت في تحقيق التنمية لدى الهند في تلك الحقبة هو الاستعمار، وكان من حسن حظ الهند أن كلاً من حكامها الأفغان والمغول خلال العصور الوسطى كما حكمها البريطانيين خلال القرنين 19 و 20 أقاموا بنية تحتية أساسية ضخمة في البلاد، ساعدت في تنمية الهند فيما بعد. (انظر: أحمد سرور، الهند.. المارد النائم قراءة في المقومات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية، في: مجموعة مؤلفين: الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مصدر سابق، ص35).

⁽¹⁰⁾ بيتراس اوستريفيتشيوس وجون بوزمان، مصدر سابق، ص76-77.

⁽¹¹⁾World Bank, Employment in industry (% of total employment), available on:

<https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=ind>

والبتروكيمائيات وغيرها، الذين يشاركون بنحو 34% من صادرات الهند، بجانب صناعة الذهب حيث تأتي الهند في المرتبة الأولى في صناعة الأحجار الكريمة⁽¹²⁾. فقد أكتسب برنامج الإصلاح الاقتصادي في الهند قوة دفع ذاتية خاصة به وتم إعطاء المزيد من الحرية والحوافز للاستثمار الأجنبي من قبيل إعطاء حق التملك الكامل للأجانب في مشروعات الطرق والسياحة والصناعات البترولية وتوليد الطاقة أو الحق في تملك نحو 49% من قطاع الاتصالات ونحو 51% في الصناعات الدوائية، فضلاً عن كثير من القطاعات الأخرى التي أصبحت الموافقة عليها بصفة آلية مثل الكيماويات والتعدين والنفط والغاز والنسيج⁽¹³⁾. ينظر جدول (4) من الملحق (أ).

جدول (4) نسبة مساهمة القيمة المضافة في القطاع الصناعي الهندي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) للمرة (2010-2017)

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
	26,2	26,6	27,2	27,7	28,4	29,4	30,2	30,1	%

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الرابط:

<https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND>

ج- قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات جزءاً رئيسياً من الاقتصاد الهندي، فهو يصنف النشاطات الاقتصادية كلها بشكل عام سواء تلك التي تتعلق بالزراعة أو بالتصنيع والصناعة، أي أنه يؤمن ويقوم على تزويد القطاعين الآخرين بالدخل الأساسي^(*) ويغطي التوظيف في قطاع الخدمات نطاقاً واسعاً من المهن، متضمناً نسبياً الاستثمارات الصغيرة في المعدات الرئيسية⁽¹⁴⁾.

(12) محمد الليثي، الاقتصاد الهندي على الطريق للإقلالع، موقع الفا بيتا بتاريخ 3/3/2015، ومتاح على الرابط:

<http://alphabeta.argaam.com/article/detail/97558>

(13) تعد الهند سادس أكبر اقتصاد من حيث المساهمة في الاقتصاد العالمي، حسب التقرير المنصور في موقع صحيفة البيان الإماراتية، 2017/1/24.

(*) يصنف المكتب المركزي للإحصاء في الهند قطاع الخدمات إلى أربع صناعات رئيسية هي: (1) المطاعم والفنادق والتجارة؛ (2) التخزين والاتصالات والنقل؛ (3) التمويل والتأمين والخدمات التجارية والعقارات. و (4) الخدمات الاجتماعية والشخصية والمجتمعية. كما قام هذا القطاع بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية الازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية، ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهدته منذ اواخر السنتين في اعقاب إجراءات التأمين للبنوك ولشركات التأمين. (المزيد ينظر: فاطمة صفراوي، فودي مصطفى كمال، بعد الاستراتيجي للهند وباكستان في آسيا، (في: مجموعة من المؤلفين)، النقل الآسيوي في السياسة الدولية .. محددات القوة الآسيوية، ط 1، اشرف وتحرير: د. عبلة مزوزي و أ. احمد بلعيشه، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين - المانيا، 2018، ص 277).

(14) ينظر: أي. بي. جي. عبد الكلام و واي. س. راجان، الهند عام 2020 رؤية للألفية الجديدة، مصدر سابق، ص 202.

وبلغت نسبة العاملين في قطاع الخدمات نحو (31.5%) لعام 2018 من إجمالي المشغلين وفقاً لآخر احصائيات وبيانات البنك الدولي⁽¹⁵⁾.

بدأ نمو قطاع الخدمات في الهند خلال منتصف الثمانينيات وأحتل ما يقرب الخمسون بالمائة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت، الأمر الذي دفع بعض الدراسات الإشارة إلى أنه بعد عام 2000، تجاوزت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 50 في المائة، حيث بلغت نحو 59% من الناتج المحلي الإجمالي ويحتوي على ما يقرب من نحو 27% من قطاع العمالة في الهند⁽¹⁶⁾. وخلال المدة من عام 2000 لغاية عام 2014، نما قطاع الخدمات بمعدل نمو سنوي مركب قدر بنحو (8%).⁽¹⁷⁾

وعليه فإن مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات سارت من نمو هذا القطاع والذي يعد الآن أكبر وأسرع قطاعات الاقتصاد، مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي الهندي الرسمي، فإن نسبة مساهمة هذا القطاع لعام 2017 بلغت نحو (53.66% من GDP)⁽¹⁸⁾. ومثل هذه النتائج في قطاع الخدمات انعكست هي الأخرى في صورة تطور القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. ينظر جدول (5) من الملحق (أ) وكما يتضح من الجدول أعلاه فإن نسبة القيمة المضافة في قطاع الخدمات آخذة بالازدياد، الأمر الذي يؤكد حقيقة دور هذا القطاع في النمو والتنمية الاقتصادية ويوشر لحقيقة أن الاقتصاد الهندي يعتمد بجانب كبير على قطاع الخدمات إلى جانب القطاعات الأخرى.

د- مجال الاستثمار: في اقتصاد صاعد مثل الهند تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً حاسماً في النمو، لأن استراتيجية النمو القائمة على التصدير تعتمد أساساً على الشركات الأجنبية التي تقوم بالتصنيع ومن ثم التصدير من الهند للاستفادة من مزايا التصنيع هناك والتي تتمثل في رخص أجور القوة العاملة والمزايا الضريبية. من ناحية أخرى فإن الضغوط على الروبية الهندية جعلت البنك المركزي الهندي يضطر إلى التدخل في سوق النقد الأجنبي للدفاع عن الروبية ضد الهبوط، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاحتياطيات (الدولارية) النقدية للبنك المركزي، من نحو (281.6) مليار دولار في أكتوبر 2011، إلى نحو (257.9) مليار دولار في 12 مايو 2012⁽¹⁹⁾.

(15) IBRD, Employment in services (% of total employment) available on:

<https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND>

(16) نقلأً عن: أي. بي. جي. عبد الكلام و واي.س. راجان، الهند عام 2020، مصدر سابق، ص 197.

(17) الأسواق الناشئة: تحليل الناتج المحلي الإجمالي في الهند، مصدر سابق.

(18) What is the Sector-wise contribution of GDP in India?, 2/4/2019, available on:

<https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/what-is-the-sectorwise-contribution-in-gdp-of-india-1519797705-1>

(19) محمد إبراهيم السقا، الروبية الهندية في مهب الريح، صحيفة الاقتصادية الكويتية، 18/7/2012، ومتاح على الرابط:
http://economyofkuwait.blogspot.com/2012/05/blog-post_30.htm1

وتعتبر الهند ثالث أكبر دولة جنباً للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً⁽²⁰⁾ ولها استثمارات ضخمة في قطاعات الإلكترونيات، والطاقة الشمسية، والصناعة العسكرية⁽²¹⁾.

وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الهند نحو (15927) و (13151) و (14752) مليار دولار للأعوام (2009, 2010, 2011)⁽²²⁾. فيما بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للهند وفقاً للبنك الدولي نحو (35.85) و (36.50) و (27.40) مليار دولار أمريكي للأعوام ذاتها.

ينظر جدول (6) من الملحق (أ).

فعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية واتجاهها للصعود، إلا أنه من غير المتوقع أن تبرح مكانتها المحدودة في الاقتصاد، على عكس ما هو سائد لدى الأسواق الصاعدة. فقد ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي، إلا أنها ما تزال أقل من مثيلاتها بالصين ودول جنوب شرق آسيا، وإن كانت الهند توازيهم فيما يخص النشاط الاستثماري للشركات الهندية بالخارج.

ومنذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت الهند تطوراً ملحوظاً في هذا الميدان حيث وصلت الاستثمارات فيها عام 1996 إلى (2,6) مليار دولار، أي (0,67) من الاستثمارات العالمية، زادت عام 1997-1998 إلى نحو (3,56) مليارات دولار، وإن كانت قد تراجعت مرة أخرى عامي 1999/2000 و2001/2000 إلى ملياري دولار فقط. هذا وتهدف الهند إلى الوصول بهذه الاستثمارات إلى (10) مليارات دولار سنوياً. ينظر الجدول (7) من الملحق (أ).

وطبقاً لتقرير الاستثمار العالمي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2018، فقد تلقت الهند 42 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وبزيادة قدرها 6% ، واستطاعت الهند لأول مرة منذ عقدين من الزمن تلقي استثمارات أجنبية أكثر من جارتها الصين التي كانت السوق المفضلة تاريخياً⁽²³⁾.

⁽²⁰⁾ نقلأً عن: لبنى جصاص، أبعاد التناقض الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر 01-باتنة، الجزائر 2017 ، ص120.

⁽²¹⁾ محمد عزت، ماذا تعرف عن قصة التفوق الاقتصادي للمهراجا الهندي على التنين الصيني، موقع ساسا بوست، 2016/9/5 ومتاح على الرابط التالي

<https://www.sasapost.com/india-beats-china/> تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/1/8.

⁽²²⁾ باسل ريفو، البريكس: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ط1، ترجمة: طوني سعادة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2015 ، ص122، (نقلأً عن الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي 2012)

⁽²³⁾ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأرقام، موقع البنك الأول، بلا تاريخ، متاح على الموقع التالي:

<https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/india/investing-2>

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/6/16.

المطلب الثاني: بنية المقومات الاقتصادية الهندية: وتقسم الى

1- البنية السكانية: بلغ تعداد سكان الهند بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي لعام 2019، 1,351,744 (1,351,744) مليار نسمة، (917,89% من سكان العالم)، وبمعدل نمو سكاني يبلغ (1,1%) طبقاً لعام 2017 وهي بذلك تعد ثانية أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين⁽²⁴⁾ ، حيث انخفض معدل النمو السكاني في الهند تدريجياً من 2,1% في عام 1968 إلى 1,1% في عام 2017 وكما مبين في الشكل (4) من الملحق (ب).

وتبلغ نسبة سكان الحضر نحو (34.03%) من مجموع عدد السكان طبقاً لبيانات العام 2018، بينما تبلغ نسبة سكان الريف (66.4%) وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2017.

كما تميز المجتمع الهندي بتنوعه العرقي ووجود العديد من الديانات منهم (83%) من السكان يدينون بالهندوسية، و(12%) بالإسلام ويتركز معظمهم في حيدر آباد ، أحمد آباد ومومباي، وبنحو (2,6%) من المسيحيين في جنوب الهند وما يقرب من نحو (1,9%) من السيخ في ولاية البنغال، وبعض الولايات الهندية، في حين أن (1,7%) من السكان يدينون باليونانية وبعض المعتقدات الأخرى، علماً بأن الهند تصنف كإحدى الدول العلمانية بحسب ما جاء في مقدمة الدستور^(*) لغتهم الرسمية الهندية بنسبة (40%) إضافة إلى حوالي (16) لغة أخرى⁽²⁵⁾.

واستناداً لما تقدم صعدت الهند مكاناً واحداً إلى المرتبة 130 من أصل 189 دولة في أحد تصنيفات التنمية البشرية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 2018⁽²⁶⁾. حيث بلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية في الهند لعام 2017 (0,640)، مما يضع البلاد في قمة التنمية البشرية المتوسطة، وكما مبين في الشكل (5) من الملحق (ب).

وهذا المسار يعد طبيعياً في بلد استمر معدل النمو السكاني فيه في اندفاعاته القوية، يضاف إلى ذلك إن التقدم الملحوظ في التنمية البشرية يعود إلى عدة عوامل، منها الإجراءات الحكومية في الحد من الفقر، وتحسين مستوى التعليم والصحة والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

<https://www.imf.org/en/Countries/IND>

(24) صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط:

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/4/18

(*) أهم اللغات: الهندية 41% ، البنغالية 8.1% ، التيلجو 7.2% ، المهاراتية 5.9% ، الأردية 5% ، الغوجاراتية 4.5% ، الكانادا 3.7% ، المالايالامية 3.2% ، الأوريا 3.2% ، البنجابية 2.8% ، الأساميين 1.3% ، الأسيتنيين 1.2% ، الأخرى 5.9% فضلاً عن السنديه والسنكريتية. ملاحظة: اللغة الإنجليزية تتمتع بمركز اللغة الرسمية الفرعية ، لكنها الأكثراً أهمية في الاتصالات الوطنية والسياسية والتجارية ؛ الهندية هي اللغة الأكثر انتشاراً (انظر: [صندوق النقد الدولي](https://knoema.com/atlas/India)، متاح على الرابط: <https://knoema.com/atlas/India>)

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/3/30

(25) فاطمة صفراوي، كمال مصطفى فودي، بعد الاستراتيجي للهند وباقستان في آسيا، مصدر سابق، ص 272

(26) UNDP, Human Development Report Office 2018, available on:

<http://hdr.undp.org/en/2018-update>.

2- البنية المعيشية (مؤشرات الفقر) : في البدء يجب الإشارة الى ان للهند، كأي بلد آخر لها تعريفها الخاص لعتبة الفقر وهو الحد الأدنى من الحريرات (الحريرة مشابهة للسرعة الحرارية) المطلوبة لتأمين مستوى غذاء شخص ما، فهناك نحو (2400) حريرة يومياً لكل شخص راشد في المناطق الزراعية، ونحو (2100) حريرة في المنطقة الحضرية، يضاف اليها تعويض صغير من اجل المنتجات غير الغذائية ومحسوباً بسعر الدولار الجاري يساوي ذلك دخل مقداره (0,18) و (0,21) دولار امريكي على التوالي في عام 2003 على سبيل المثال. وبناءً على هذه الحسابات ، تم تحديد خط الفقر للشخص لعام 2000 بمبلغ 328 روبية شهرياً للمناطق الريفية و 454 روبية للمناطق الحضرية. لكن الملاحظ ان خط الفقر المطلق يحتوي حدوداً أخرى، منها:

أ- التباين في أوضاع ما تحت خط الفقر، والذي أشار اليه تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2004 الى ان عدد الذين يعانون من سوء التغذية في الهند هو (221) مليون شخص في عام 2002-2001 مقابل (140) مليون شخص في الصين.

ب-التباين في توزيع الدخول وفي الاستهلاك يقود الى الاهتمام بخط فقر نسبي، مثلًا معدل السكان الذين تقل دخولهم عن مستوى متوسط الدخل⁽²⁷⁾.

وفي مستوى المقارنة العالمية، فإن المقاييس المستخدمة هي معدلات السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً (بتعادل القوة الشرائية) بالنسبة للفقر الفاقع، وبدولارين يومياً بالنسبة لعتبة الفقر التي يأخذ بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويعود ضعف خط الفقر في الهند الى تضافر ثلاثة عوامل على الأقل:⁽²⁸⁾.

1- ضعف إحداث الوظائف (نمو بدون استخدام).

2- التباين الجغرافي.

3- عدم المساواة الاجتماعية.

لقد أكدت الحكومة الهندية في الخطة الثانية عشر (2010-2015) إن تخفيض نسبة الفقر يحتاج الى استراتيجية شاملة، بما في ذلك السياسات الرامية الى تحسين الصحة والاهتمام بالغذية والتعليم ، وإصلاح سوق العمل لتقليل الفوارق ما بين العمل الرسمي وغير الرسمي، والعمل على جعل الإنفاق الاجتماعي أداة أكثر قوة للتعامل مع ارتفاع عدم المساواة، والذي يصل نسبته الى (5%) من الناتج المحلي الإجمالي الهندي، وهي نسبة منخفضة وفق المعايير الدولية بالمقارنة مع اقتصادات الدول الناشئة الكبيرة.

ومن الجدول (8) من الملحق (أ) يلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة سكان الهند الذين يعيشون على اقل من 1,25 دولار يومياً (بالأسعار الدولية لعام 2005)، من (49,4%) عام 1994 الى

(27) جان جوزيف بولو، الاقتصاد الهندي، مصدر سابق، ص69-70.

(28) جان جوزيف بولو، مصدر سابق، ص76.

(%) 32,6 عام 2010، نتيجة السياسات الحكومية التي تتمثل في تطوير البنية التحتية لاستغلال الأرضي أو في إنشاء "خطط ضمان العمالة الريفية" الذي يمول 100 يوم عمل زراعي للقراء في المناطق الريفية.

3- البنية التعليمية (مؤشرات الثقافة المجتمعية): أولت الهند اهتماماً بالعنصر البشري من خلال تزويده بالتعليم المتميز، وتدريبه والعمل على رفع كفاءته، حيث تبنت الحكومة الهندية منذ عام 1968 سياسة قومية بهدف تحسين نوعية الخدمة التعليمية ووصولها إلى قطاعات عريضة من الجماهير. وتلتزم الحكومة بموجب الدستور بالتعليم الالزامي المجاني لجميع الأطفال من الفئة العمرية (6-14) وعلى الأخص الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الفقيرة ودعم كافة مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية بشكل مكثف.

لقد طالبت سياسة التعليم الوطنية عام 1986 بأن يتم إنفاق (6%) من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم. ولم يتم تحقيق ذلك الهدف، ولغاية سنة 2003 لم يكن مخصصاً من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم سوى (3,5%)⁽²⁹⁾ ويمكن ارجاع هذا الإخفاق إلى كون النظام التعليمي في الهند اتسم بتناقض مماثل. فمدارس التدريب الفني تخرج عناصر قادرة على المنافسة الدولية خاصة مع تقدم الهند بشكل مزدهر في مجالات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الفضاء.

ووفقاً لأخر تحديث لإحصائيات البنك الدولي لعام 2013 بلغ إنفاق حكومة الهند على التعليم الحكومي (14.05%) من جملة الإنفاق الحكومي، ونحو (3,84%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁰⁾ وكما هو موضح في الجدولين (9) و (10) من الملحق (أ).

نستنتج من قراءة بيانات الجدولين أعلاه أن نسبة الإنفاق على التعليم في الهند كنسبة من الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر، طالما كانت التوجهات الحكومية عازمة على تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يسهم في تحقيق مخرجات بشرية يمكن توظيفها واستغلالها كطاقة فاعلة في المجتمع.

3- البنية الصحية : إن عملية التنمية في الهند لجعل النمو أكثر شمولاً يتطلب تغطية أفضل للرعاية الصحية، لأن قسماً كبيراً من سكان الهند يعاني من سوء الحالة الصحية ، وعلى هذا الأساس تولي الحكومة الهندية اهتماماً بصحة سكانها، وقد تحسن الإنفاق على الصحة لكل فرد، حيث أرتفع من نحو (45,25) دولاراً عام 2010 ليصل إلى نحو (62,72) دولاراً عام 2016 ، وتحسن العمر المتوقع بالسنوات من نحو (66,69) عام 2010 إلى نحو (69,17) عام 2017، ينظر الجدول (11) من الملحق (أ).

⁽²⁹⁾ ديتير رودر موند، الهند نهضة عملاق آسيوي، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، ط1، 2008، ص267.

⁽³⁰⁾ محمد كريم جبار الخاقاني، أبعاد الصعود الهندي في النظام الدولي، في: (مجموعة مؤلفين)، الهند القوة الدولية المصاعدة: الأبعاد والتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ط1، برلين 2018، ص69.

ما سبق يتبيّن انه على الرغم من النمو الاقتصادي القوي في الهند والذي أدى الى تراجع في معدلات الفقر وتحقيق تحسينات مثيرة للإعجاب في مجال الرعاية الصحية والتعليم، الا ان هناك تفاوت في أداء البنى التحتية الهندية الخرى كالماء والكهرباء وقضايا البيئة ومستويات التنمية المستدامة ، حيث ان بعضها قد شهد تحسناً ملحوظاً، فيما لا تزال هناك بعض المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون تطوير قطاع البنى التحتية، وأهمها العجز المالي وعدم توفر الإمكانيات المادية، والدين العام المرتفع الذي يحول دون الاستثمار في مشروعات البنية التحتية ووجود بعض العوائق التنظيمية تجاه السماح للمستثمرين الأجانب الشروع بالاستثمارات الحيوية ولاسيما بالمرافق الحيوية التي لها صلة بعملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً : المقومات السياسية للهند في الفضاء الآسيوي والارتقاء نحو العالمية

أعطت عملية الإصلاح الاقتصادي التي شرعت بها الهند منذ العام 1991 زخماً إضافياً للهند في بناء قوتها السياسية إلى جانب قوتها الاقتصادية، مكنها من الدخول في معركة المنافسة مع أبرز القوى الإقليمية المحاطة بها. ذلك ان النهج الديمقراطي الهندي الراسخ والممتزج مع العقلية السياسية المعاصرة لقادة الهند أسهمت في جعلها دولة ذات مقومات سياسية فريدة من نوعها، ومنحتها ثقلًا في النظام الدولي وعاملًا مهمًا ومؤثراً في التفاعلات السياسية والأمنية التي تجري في الإقليم الآسيوي عموماً وفي جنوب آسيا على وجه الخصوص. ولأجل فهم هذه الخصائص والمرتكزات السياسية التي تعد بمثابة (مقوّمات)، سوف يتم التطرق إلى أبرز تلك المقومات في الجانب السياسي عبر البحث في ثلاثة نقاط أساسية وهي:

- الواقع السياسي الهندي
- مؤشرات الاستقرار السياسي
- فاعلية السياسية الخارجية

أولاً : الواقع السياسي الهندي

نالت الهند استقلالها في 15/آب/أغسطس 1947 ومنذ ذلك الوقت عُرفت الهند باعتبارها دولة ذات سيادة، وانها جمهورية اشتراكية وعلمانية وديمقراطية (*) إلا أن، قيام تلك الدولة لم يخلو من وجود عدد كبير من المشاكل المعقدة التي يجب أن تحل، فقد تم تقسيم البنغال والبنجاب وقسم الجيش

(*) أخذت الهند، بالنظام العلماني الديمقراطي منذ تأسيسها، كأفضل نظام ملائم بقيمه، آلياته ووسائله لحفظ كيان الدولة. واحترمت القوى السياسية هذا النظام والتزمت بقواعد التي تتيح أمكانية تداول السلطة، وتعلي من قيمة المواطنة، حيث تتبع الفرصة للمشاركة السياسية للمواطنين بغض النظر عن الدين، الطائفة، العرق أو الجنس.

انظر: محمد سعد أبو عامود: الهند: من اكبر مستعمرة إلى اكبر ديمقراطية، الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، متاح على الرابط:

والموظفين المدنيين وممتلكات حكومة الهند البريطانية الأخرى وسبق ذلك مفاوضات مع عدد كبير من الولايات الاميرية حول انضمامها الى الهند أو باكستان وبقيت عدة مشاكل بدون حل أبرزها قضية مياه قنوات الري في البنجاب وقضايا التعويض عن الأموال التي تركها ملايين اللاجئين للبلدين واخيراً قضية كشمير⁽³¹⁾ ، حيث ان جميع هذه المشاكل كان لها تأثيرها الواضح على ملامح الدولة الجديدة ومؤسساتها السياسية في المرحلة اللاحقة. وبموجب قانون استقلال الهند لعام 1947 انتقلت سلطة الحكم الخاصة بالهنـد^(*) الى الجمعية التأسيسية الهندية وجعلها السلطة التشريعية حتى تبني الدستور الجديد، حيث يعد دستور الهند من أطول الدساتير المستقلة في العالم وأكثرها شمولاً، وقد دخل حيز التنفيذ في 26 يناير عام 1950⁽³²⁾.

تم وضع الدستور الهندي على غرار الدستور البريطاني في بعض فقراته وبعد 15/آب 1947، بدأت الجمعية التأسيسية الهندية بتأدية وظيفتين، الأولى أنها أصبحت بمثابة البرلمان المؤقت للهنـد برئاسة (مافلانكار) والثانية هي جمعية تأسيسية برئاسة (راجنдра برسادا)، حيث استمرت في أداء هاتين الوظيفتين حتى الانتهاء من وضع الدستور.

ثانياً : مؤشرات الاستقرار السياسي

فلطالما كان الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعنته وفاعليته، إلا أنه مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات.

وعليه فالاستقرار السياسي هو حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى⁽³³⁾ وللاستقرار السياسي ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

⁽³¹⁾ نقلأً عن: ستار جبار علـي، السياسات العامة في الهند، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكم، بغداد، العدد (34) حزيران، 2017، ص.68.

^(*) استندت السلطة الى قانون حكومة الهند لعام 1935، الذي عدل بقانون استقلال الهند لعام 1947، وطلبت الجمعية التأسيسية من اللورد (مونتباتن) ان يكون اول حاكم للهنـد، حيث اكـد في اول خطاب له في الجمعية قبوله المنصب.

⁽³²⁾ منصور عرابي، التجربة الهندية، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ط١، القاهرة، 2014، ص149.

⁽³³⁾ شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي... معاييره ومؤشراته، موقع دام برس بتاريخ 31/8/2016 ومتاح على الرابط:

http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/4/10.

⁽³⁴⁾ هدير نبيل محمد مبروك، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا (2009-2016)، دراسة منشورة في موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 19/7/2016، ومتاح على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=34241>

1- البعد الخاص بفاعلية المؤسسات السياسية : ويتعلق بقدرة النظام السياسي على تحقيق التوازن بين مدخلات العملية السياسية والتي تمثل في المطالب والتحديات التي تواجه النظام السياسي ، وخرجات العملية السياسية والتي تمثل في الممارسات والقرارات التي يتخذها النظام لتلبية المطالب الشعبية المتمثلة في : العدالة في توزيع الثروات وكفالة الحريات العامة وانجاز التنمية وتوسيع مجال المشاركة السياسية

2- البعد الخاص بشرعية النظام السياسي: والذي يعرف بالبعد النفسي ويقوم على فكرة الرضا الجماهيري تجاه النظام الحاكم ومؤسساته السياسية. حيث يرتبط الاستقرار بمدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية تقوم على عنصري الولاء والطاعة نتيجة افتتاح الجماهير بقدرة النظام على تلبية مطالبتها.

3- البعد الخاص بالسلوك السياسي: والذي يرتبط بالغياب النسبي لمظاهر العنف السياسي الرسمي والشعبي، كما يرتبط بالالتزام في القواعد والقوانين سواء من قبل الجماهير أو السلطة الحاكمة. وعلى هذا الأساس يعد مؤشر الاستقرار السياسي من بين المؤشرات التي تقيس مدى فاعلية النظام السياسي الذي تتمتع به الدولة وقدرته على تلبية متطلبات المجتمع، ووفق هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي، يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنفية، عبر ارقام واحصائيات محددة، وهذا المؤشر هو متوسط لعدة فهارس أخرى مستقاة من وحدة المعلومات الاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وخدمات المخاطر السياسية.

انظر جدول (12) من الملحق (أ).

وبحسب بيانات البنك الدولي لعام 2017، الواردة في الجدول (12) صنفت الهند في المرتبة (36) من بين (100) دولة، ضمن الفئة (- 0,83) ، ما يعني تذبذب هذا المؤشر، مما يدل على عدم استقرار سياسي للهند، نتيجة وجود بعض المشاكل الداخلية كالصراعات الحزبية، والعنف (*) وضغط الحركات الانفصالية والتمردات وخاصة في جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة. لكنه خلال الأعوام الأخيرة (2015-2017) يلاحظ أتجاه المؤشر نحو الإيجاب مما يعني أنها تسير في اتجاه الاستقرار السياسي.

(*) أدت الخلافات بين الهندوس والمسلمين حول المسجد البابري في أوديما بولاية أوتار براديش ومحاولات الهندوس هدمه وبناء معبد الإله رام مكانه إلى مقتل الآلاف من المسلمين، منذ أن بدأ هذا الخلاف يطرح نفسه بشدة في عام 1989، وتدمير المسجد من قبل المتطرفين الهندوس في 1992، وأعمال العنف في بومباي عام 1993، وأخيراً تجدد الأعمال الطائفية بسبب هذه القضية عام 2002.

(أنظر: فاطمة أسامة، التعديدية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام 2000، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ، 2016/8/3، ومتاح على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=35051>

ثالثاً : فاعلية السياسة الخارجية الهندية

في كثير من الجوانب تضفي الدول أهمية استثنائية لسياساتها الخارجية انطلاقاً من الأدوار المميزة التي تؤديها في مجال تحقيق أهداف الدولة العامة، حيث تعد القناة المسئولة عن الاتصال بالبيئة الخارجية إقليمياً ودولياً وعلى مستوى الدول أو المنظمات أو الوحدات الدولية الأخرى أولاً، وهي الاداء المكلفة بتنفيذ ومتابعة مصالح الدولة ثانياً، وهي الجهة المسئولة عن مكانة وهيبة وسمعة الدولة في العالم والارتقاء بها ثالثاً.

أولاً : سمات السياسة الخارجية الهندية

هناك جملة من السمات التي غالباً ما تشتراك الدول في اداء سياستها الخارجية ومن هذه السمات هي:

(35)

- 1- نسبة القدرة على المزج بين الواقعية كمنهج للعمل وبوصلة لأهداف السياسة الخارجية وبين الطموح والرغبة بتادية أدواراً معينة تبدو أنها تتجاوز قدرات الدولة ولو مؤقتاً.
- 2- ادراك صناع القرار السياسي الخارجي لطبيعة الاهداف السياسة الخارجية والظروف المحيطة بها وطبيعة توجهات السياسة الخارجية أراء البيئة الخارجية الواجب اتباعها.
- 3- التعامل مع الفرص والتحديات بنوع من الدينامية اللازمة لتتناسب الكلفة وتنظيم العائد تحت سقف شروط معقولة من الرضا الذي تحدده طبيعة المرحلة التي تحيط بالسياسة الخارجية.
- 4- مكانة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية والذي يتعلق بترتيب الحاضر والاستعداد للمستقبل عبر بناء تصورات منطقية محتملة تخدم بالنتيجة اهداف السياسة الخارجية.

ثالثاً : منافذ الصعود الهندي ومشاهد الارتقاء نحو العالمية

يتضمن مشهد الصعود الهندي إلى العالمية ثلاثة منافذ دولية رئيسة في علاقات الهند مع العالم الخارجي وهي الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا - الاتحاد الأوروبي ، على أن الصين هي محفز إقليمي عبر التنافس المحموم مع الهند في مختلف الاتجاهات لاعتبارات أن كلاً من الهند والصين من الدول الصاعدة وتميزتا بقدراتهما الاقتصادية والسييولوجية ، وعلاقتهما الإقليمية والدولية ، فضلاً عن أن الهند تعد مؤشراً ديمقراطياً في الفضاء الآسيوي .. مما يمهد السبيل لاستقطابها دولياً ، ويعطي الهند مزايا التداخل في مفاصل السياسة الدولية والبحث عن موقع متقدم في الفضاء العالمي .. وهذا المحور تضمن الآتي :

أولاً : الولايات المتحدة ومشهد الصعود الهندي والارتقاء نحو العالمية : أضحى التواجد الأمريكي في القارة الآسيوية واحداً من أهم وأكثر العناصر فعالية في توجيه مسار الصعود الهندي نحو العالمية، لأهمية

(35) مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، المانيا، 2018، ص.6.

هذه القارة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، من منظور التوجه شرقاً والتي أصبحت أحدى أهم الأولويات في هذه الاستراتيجية الأمريكية، ولكون الولايات المتحدة لديها العديد من الارتباطات والاتفاقيات والشركات مع أغلب دول الإقليم الآسيوي، ولأهمية الحفاظ على المصالح الأمريكية في القارة، لاسيما تلك المتمثلة في تأمين امدادات الطاقة.

1. الاستراتيجية الأمريكية في آسيا

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الجديدة بالتحول نحو آسيا - الباسيفيك عام 2011، بدأت تدرك وتعترف بالأهمية الاقتصادية المتزايدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتحديات الأمنية التي من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة مستقبلاً في هذه المنطقة، الأمر الذي يعكس توجهاًأمريكيًّا عرف في البداية بسمى "محور الارتكاز الآسيوي"، ثم أصبح لاحقاً يسمى "إعادة التوازن" rebalance، وتقوم نقطة ارتكازه على دعم الروابط الدبلوماسية، والعلاقات التجارية، وكذلك الأمانة للولايات المتحدة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث اعتبرت (هيلاري كلينتون) وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أصبحت المحرك الرئيس للسياسة العالمية، مشيرةً إلى ستة محاور أساس ستمضي من خلالها واشنطن قُدماً في التعامل مع هذه المنطقة، وهي: (تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية، تعزيز العلاقات مع القوى الناشئة بما في ذلك الصين، التعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، زيادة التجارة والاستثمارات، توسيع الوجود العسكري، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان).⁽³⁶⁾

وقد مثلت هذه المبادئ إطاراً واسعاً لما سمي لاحقاً "إعادة التوازن في آسيا". وهذا النهج الجديد للشراكة الإقليمية يمثل حجر الزاوية في إعادة صياغة سياسية الولايات المتحدة في المنطقة.

أ- الجانب السياسي- الأمني من الاستراتيجية الأمريكية

تضمنت استراتيجية "إعادة التوازن" بحسب ما أشار إليه مستشار الأمن القومي الأمريكي (توم دونيلون) في آذار من عام 2013، قائلاً "أن (60%) من أسطول البحرية الأمريكية سيترك في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام 2020، وسوف يتحول اهتمام القوات الجوية أيضاً إلى المنطقة على مدى الأعوام الخمس المقبلة، وسيعمل البحارة على إعطاء الأولوية لقيادة المحيط الهادئ بالنسبة لمعظم القدرات العسكرية الأمريكية الحديثة، بما في ذلك الغواصات والمقاتلات من الجيل الخامس مثل F-35s و22s، فضلاً عن العمل مع الحلفاء لإحراز تقدم سريع في نشر أنظمة الدفاع الصاروخية والرادار".⁽³⁷⁾

⁽³⁶⁾ أحمد عاطف، عقبات ثلاثة: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ، دراسة منشورة في موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 8/7/2014، على الرابط:

<https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/308/>

⁽³⁷⁾ المصدر نفسه .

لقد أثار التحول الاستراتيجي الأمريكي باتجاه آسيا والشرق الأدنى من خلال شراكات آسيوية جديدة، العديد من علامات الاستفهام حول النتائج المتربعة على هذا التحول الاستراتيجي، كما أن هذا التحول قد أعلن عنه من قبل الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في إطار وثيقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الدفاع الأمريكية، حيث يتضح منها قلق واشنطن من النمو العسكري الصيني، والرغبة في اكتساب الهند كحليف رئيسي في المنطقة⁽³⁸⁾.

وهنا بدأت الولايات المتحدة في تكوين نواة لتحالف إقليمي جديد مناوئ للصين يضم (الولايات المتحدة واليابان والهند) ومن غير المستبعد توسيع نطاق هذا التحالف مستقبلاً⁽³⁹⁾.

بـ-الجانب الاقتصادي من الاستراتيجية الأمريكية : فقد سعت الولايات المتحدة الى إيجاد نفوذ اقتصادي قوي لها داخل القارة الآسيوية من خلال بناء علاقات اقتصادية مع دول المنطقة، وتمتع الهند بنفوذ قوي في جنوب وجنوب شرق آسيا، لاسيما مجموعة KLMV (كمبوديا - لاوس - ميانمار -فيتنام) ، حيث شهدت الهند قفزة قوية في مستوى العلاقات مع هذه الدول واستطاعت بناء جسور قوية مع كثير منها بسبب السياسات العدائية لحكومة الصين تجاه تلك الدول. وبُعد الوجود الهندي داخل الاستراتيجية الأمريكية أساسياً ومهمماً لحصار الصين وتحويل مسار النظام الدولي، ولا يمكن الاستغناء عنه ولأسباب عدة⁽⁴⁰⁾:

- بينما تتمتع الولايات المتحدة بحضور قوي في الباسيفيك الغربي من شماله إلى جنوبه وتستطيع السيطرة عليه بشكل كبير لعدم تكافؤ القوة البحرية بين قوات الباسيفيك الأمريكية والبحرية الصينية، إلا أنه في المقابل، لا تتمتع القوات الأمريكية بنفس القدر من السيطرة على المحيط الهندي، لاسيما شواطئ جنوب آسيا بين بحر (أندامان) في شرق خليج البنغال وحتى شمال بحر العرب، فضلاً عن إن القوات الأمريكية تفتقر إلى وجود فعال في خليج البنغال ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى في المساعي الأمريكية نحو طريق الصين.

• عَد الهند أكبر ديموقراطية على وجه الأرض وهذه النقطة تحدياً تعدّها الولايات المتحدة متكئة لها في أي محاولة أمريكية مستقبلية لدعم التحول الديمقراطي في مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا.

• فالولايات المتحدة تتقاسم رؤى مشتركة مع حكومة (مودي) تقوم على استشعار الخطر الصيني

⁽³⁸⁾ التفاصيل الأمريكية - الصيني من أجل الزعامة والريادة الإقليمية والعالمية، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات أسبوعية، 7/7/2019، متحف عالمي رابط:

⁽³⁹⁾ محمد الأمير أحمد عبد العزيز، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ – استراتيجية احتواء الصين، المراكز الديمقراطي العربي، للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، المانيا- برلين، 8/9/2018، متاح على الرابط: http://www.politics_dz.com/

<https://democraticac.de/?p=56196>

(40) أنس القصاص، الكوهينور يتلأً مجدداً: الفرصة الهندية في ظل تحولات النظام الدولي، Institute for Global Security & Defense Affairs (IGSDA)، متاح على الرابط: 2019/7/11

<http://igsda.org/2019/07/11/http-igsda-org-p1931/>

ومحاولة التصرف بإيجابية حيال هذا التهديد سواء كان ذلك عن طريق منظومات التعاون الإقليمي أو التعاون المشترك بين البلدين.

- إن الولايات المتحدة ترى في الهند شريكاً تجارياً واقتصادياً شديداً الأهمية. فالولايات المتحدة تستفيد من حالة النمو الاستثنائي الذي تشهده الهند خلال الأعوام الماضية والذي أنعش الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بسبب وفرة الإنتاج ورخص التكلفة ووفرة الأيدي العاملة المدرية وضعف العملة؛ الامر الذي مكّن الهند من الدخول شريكاً أساسياً في معظم سلاسل التوريد وسلسل القيمة ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد العالمي، لاسيما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الإنتاج والنقل والمنتجات الزراعية. في المقابل، استفادت الهند من البرنامج الأمريكي لنظام الأفضليات المعمم^(*) والتي كانت أكبر مستفيد منه على مستوى العالم ولمدة طويلة.

2- الاستراتيجية الأمريكية في جنوب آسيا

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدمج الهند في منظومة الأمن في آسيا لتكوين تحالف متماساك في المحيطين الهادئ والهندي لاحتواء التمدد الصيني، ويستدل على ذلك الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (جيمس ماتيس) إلى الهند في أيلول 2017، حيث ركزت الزيارة على وضع استراتيجية دفاعية مشتركة بين الدولتين في المحيط الهندي، فضلاً عن لتعزيز دور الهند في أفغانستان، وأعقبت ذلك زيارة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك إلى الهند (ريكس تيلرسون) ⁽⁴¹⁾.

ويمكن القول أنه وبسبب مواقف الرئيس الأمريكي (ترامب) المختلفة والتي أدت إلى موجة شرك لدى عدد من الدول الآسيوية، خاصة بعد انسحابه من اتفاق شراكة المحيط الهادئ، تثار تساؤلات مهمة لدى تلك الدول عن مدى التزام الولايات المتحدة بتوفير ثقل موازن للهيمنة الصينية في جميع أنحاء المنطقة.

فالهند تعد من أشد الحلفاء والموثوق بهم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا، والذي يمكن القول معه أن واشنطن اختارت الهند كعنصر لمعادلة الكفة في المنطقة التي تهيمن عليها الصين، ولعل أبرز دليل على ذلك هو تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق (ريكس تيلرسون) خلال زيارته للهند في 18 تشرين الأول/2017 بأن "الهند بلد محوري بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية

^(*) "Generalized System of Preferences" هو نظام تجاري طويل الأمد يوفر تخفيفاً في التعريفة الجمركية لأقل البلدان نمواً في العالم، والدول الأولى بالرعاية هي فقط التي تستفيد بالنظام، ويستهدف البرنامج ما يقرب من 121 دولة داخل منظمة التجارة العالمية، ويعرف عالمياً باسم "GSP". وبموجب هذا النظام سمح البرنامج للهند بتصدير بضائع ومنتجات يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية تصل قيمتها إلى 5.6 مليار دولار. وفي مارس 2019، أعلن الرئيس الأمريكي (ترامب) نيته استبعاد الهند من برنامج "نظام الأفضليات المعمم" وعدم اعتبارها من الدول النامية، والبدء بتطبيق النظام الجديد بدءاً من 5 يونيو من العام ذاته.

⁽⁴¹⁾ منى مصطفى، جغرافية الازمات: انعكاسات التوتر في جنوب آسيا على الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد (23)، سبتمبر - أكتوبر ، 2017 ، ص90.

في أفغانستان، والبلدان سيواصلان الاستفادة من روابطهما الاقتصادية القوية⁽⁴²⁾. وما يدعم ويعزز تلك الموثوقة العرض الذي تقدمت به واشنطن للهند تزويدها بمعدات عسكرية حساسة صالحة لاستخدامات متعددة. حيث لم تزود واشنطن إلا عدد قليل من حلفائها بمثل هذه المعدات.

إن الشراكة الأمريكية -الهندية ستؤدي إلى زيادة التنافس الدولي بين الصين والولايات المتحدة في المحيط الهادئ، في ظل حرب النفوذ والبحث عن موارد جديدة، فواشنطن لا تريد خسارة المواقع في حرب النفوذ ضد الصين في المنطقة، وترى في الهند "وكيلًا قوياً" يمكنه أن يساعدها على زيادة نفوذها العسكري والسياسي على حساب الصين. الامر الذي لفت إليه وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، (جيمس ماتيس)، بقوله، إن الهند تعد قوة كبيرة قادرة على تحقيق الاستقرار في جنوب آسيا والمحيط الهادئ⁽⁴³⁾.

3- الاستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا

يتمحور الدور والتأثير الأمريكي في إقليم جنوب شرق آسيا من خلال تواجدها لحماية حلفاءها المحتملين في ذلك الإقليم لاسيما موقعها الداعم للهند في السماح لها بتوسيع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية مع دول الآسيان، وتدخل الولايات المتحدة وأستراليا واليابان في أزمة بحر الصين الجنوبي المتعلقة بتلك الدول والصين لفرض السيطرة والتضييق عليها⁽⁴⁴⁾.

ووفقاً لما سبق قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل تشرين الأول 2015، وإحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادئ، بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف تهدف إلى زيادة تحرر اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما حدا بالرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بالقول "أن واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي، كما صرّح أوباما: "عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن يجعل دولاً كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي، وينبغي لنا أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقاً جديدة للمنتجات الأمريكية في الوقت الذي نرسى فيه معايير عالية لحماية عمالنا إلى جانب الحفاظ على بيئتنا"⁽⁴⁵⁾.

ثانياً : روسيا ومشهد الصعود الهندي والارتقاء نحو العالمية:

لقد كان من بين الأهداف الجوهرية في الاستراتيجية الهندية على المستوى الدولي، السعي إلى أتباع سياسة خارجية مباشرة بهدف تأمين ودعم نموذجها على المستوى الدولي، وتجسد ذلك من خلال الجهد

⁽⁴²⁾ المصدر السابق ، ص 90

⁽⁴³⁾ عبد الله زرار ، أمريكا تقوى الهند لإضعاف الصين.. فهل تفشل باكستان الخطة؟ ، مقال تحليلي منشور بتاريخ 2017/10/27 ،

على الموقع: <https://www.aa.com.tr/ar>

⁽⁴⁴⁾ المصدر نفسه .

⁽⁴⁵⁾ نقلأً عن: شريف شعبان مبروك، الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة،

<http://www.acrseg.org/2353> ، متاح على: 2016/3/13

الحدثة التي قامت بها منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين في التحشيد لكسب دعم الدول الكبرى لتأكيد مكانتها الدولية من خلال⁽⁴⁶⁾:

- 1- السعي نحو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة لكونها القوة العظمى في العالم في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتمثل ذلك بالزيارات المتبادلة بين الجانبين.
- 2- محاولة ترميم علاقتها مع روسيا الاتحادية بوصفها كانت ولا تزال مصدر مهم للأسلحة الروسية إلى الهند.

وتبدو رغبة روسيا واضحة جلياً في تحسين الشروط الدولية للهند من خلال تعبير موسكو عن رغبتها في توسيع عدد أعضاء الدول الدائمين في مجلس الأمن، مرشحة الهند لأن تكون عضواً فيه، ودليل على سعي الدبلوماسية الروسية لنقوية وضع الهند على الساحة الدولية⁽⁴⁷⁾.

وبحيث أن الهند تعول على الاستفادة من المزايا التي تقدمها الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدول الإقليمية نفسها داخل الإقليم الآسيوي أو بين دول إقليم آسيا والخارج، فإن روسيا هي الدولة التي ترى فيها الهند الشريك الاقتصادي المهم للقاراء، وتمثل ذلك في وضع (دعم التعاون الاقتصادي) بين الدولتين في مكانة متقدمة ضمن مباحثات "مودي" و"بوتين"، حيث أعلن الرئيس الروسي بحث إمكانية التعاون في مشروعات للغاز المسال بين الدولتين. كما أتفق الجانبان على زيادة التبادل التجاري بينهما إلى 30 مليار دولار، ورفع الاستثمارات المباشرة المتبادلة إلى 15 مليار دولار بحلول 2025⁽⁴⁸⁾، فضلاً عن تسريع عملية التفاوض لإبرام اتفاق للتجارة الحرة بين الهند والاتحاد الاقتصادي الأوروبي، وتأسيس آلية "روسيا بلس" (Russia Plus) لتسهيل تدفقات الاستثمارات الروسية إلى الهند، وبما يجعل روسيا سوقاً جديداً للمنتجات الهندية.

هناك حقيقة لا يمكن أغفالها، وهي أن اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي لا يزال ضعيفاً جداً، ومن هنا، ستحاول روسيا البحث عن تواجد لها في القارة الآسيوية والاستفادة من أسواقها كمنصة لتصدير بضائعها، فعلى سبيل المثال خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي (ناريندرا مودي) إلى روسيا في شهر أيلول عام 2019 لحضور المنتدى الاقتصادي السنوي في فلاديفوستوك أعلن رئيس الوزراء عن خطة ائتمانية بقيمة (مليار) دولار أمريكي لتمويل تنمية المنطقة، فقد وافق (مودي) والرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، على إقامة خط بحري بين عاصمة الشرق الأقصى فلاديفوستوك، وتشيناي الهندية، من شأنه تقليل وقت النقل من 40 إلى 24 يوماً⁽⁴⁹⁾. ومن هنا تجد روسيا بإمكانها التأثير في طريق الحرير الصيني من

⁽⁴⁶⁾ عبد الرحمن عبد العال، الهند.. مقومات الصعود وتحوّلات السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (42)، العدد (167) يناير 2007، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 112-113.

⁽⁴⁷⁾ سامر عبد الله، "منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد (142) ، بيروت 2012، ص 110.

⁽⁴⁸⁾ المصدر السابق، نفس الصفحة.

⁽⁴⁹⁾ أنظر: لوب لوغ، روسيا تسعى إلى توازنات إقليمية لخدمة مصالحها الاستراتيجية، ترجمة (مكي معمر)، موقع الامارات اليوم، 2019/10/5، متاح على الرابط:

خلال التعاون مع الهند وايران عبر إمكانية إطلاق الممر الشمالي-الجنوبي والذي سوف يربط ميناء مومباي الهندي مع الميناء الإيراني بندر عباس⁽⁵⁰⁾.

كما إن قيام الهند بفتح رابطة الجنوب الآسيوي للتعاون الإقليمي SAARC ومبادرة خليج البنغال للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي متعدد المجالات BIMSTEC، وهما اللتان تعتقد الهند بأنّ الصين تحاول الصيد في الماء العكر عبرهما، لتعزيز آمالها في الهيمنة، يمكن أن يسمح للهند بدعوة شريكها الروسي، إلى المشاركة بعمق في هذه المناطق، عبر مشاريع مشتركة بقيادة هندية، تعمل كجزء من "ممر النمو الآسيوي الإفريقي AAGC"، حيث أنّ مبادرة "ممر النمو الآسيوي - الإفريقي"، ستعتمد على رأس المال الياباني وسيشكل هذا الأمر سيفاً ذا حدين، فهو سيؤدي إلى قيام الصين بتأطير المبادرة على أنها عقبة أحادية الدعم، وجدت لتعزّل "طريق الحرير"⁽⁵¹⁾.

ثالثاً : الاتحاد الأوروبي ومشهد الصعود الهندي والارتقاء نحو العالمية: منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تتطلع الهند إلى أن تكون طرفاً إقليمياً وعالمياً رئيساً في هذا القرن. ففي العام 2003، أعلن (ياشوانت سينها) وزير الشؤون الخارجية الهندي آنذاك، "أن سياسة الهند الخارجية في القرن الحادي والعشرين ستهدف إلى تكين وتنوير ظهور الهند الحديث على الساحة العالمية من خلال تعزيز نفوذها على الصعيدين المحلي وال العالمي⁽⁵²⁾

ويبدو أنها ستحتفظ بخيار إقامة علاقات شراكة متنوعة مع لاعبين عدّة^(*)، سعياً منها لتحقيق مصالح متنوعة وفي ظروف متفاوتة. وهذا يعني إن الهند بدلاً من أن تبقى "غير منحازة" فأأن الأنسب لها أن تصبح "متعددة الانحياز" متبعة في ذلك نهجاً يسمى الاستقلال الذاتي الاستراتيجي... وأسيوياً، فإن المصالح الهندية تتمثل في السعي إلى التنافس الاستراتيجي أمام اللاعبين الرئيسيين، لاسيما (الصين)، لكن دون الانزلاق إلى صراع أو صدام جيوسياسي.

<https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2019-10-05-1.1258728>

تاريخ الاطلاع والتوثيق 2019/12/24

⁽⁵⁰⁾ يتبع الشحنة خط السكك الحديدية الإيرانية "أستارا-رشت-قزوين" والذي يرتبط بالسكك الحديدية الأذربيجانية عبر نهر أستارا، مما يسمح بتسلیم البضائع من الهند إلى روسيا قبل 20 يوماً من الطريق التقليدي عبر قناة السويس، وسيتم تخفيض تكلفة النقل بنسبة (30-40)%. ارجع : [أناستاسيا زوكوفا](#)، هل هناك بديل "طريق الحرير الجديد" الصيني؟، موقع كاتхиون الالكتروني، 2018/11/5، متاح على الرابط: <https://katehon.com/ar/article/hl-hnk-bdyl-ltryq-lhryr-ljdyd-lsyng>

⁽⁵¹⁾ أندرو كوريكيو، مشاريع الشرق والدور الروسي...لاحتواء الخلاف الهندي الصيني ، ترجمة وتعريب: عروة درويش ، موقع قاسيون، 2017/12/30، متاح على الرابط: <http://kassioun.org/editor-wrote/item/58637-32466>

⁽⁵²⁾ فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة 64 ، أبو ظبي، 2014، ص39-40.

^(*) تكشف مراجعة السياسة الخارجية الهندية عن تطلعات عالمية تستهدف توسيع شركاء الهند، والانخراط في عملية إعادة هيكلة النظام الدولي، وما عَبَرَ عنه "مودي" في كلمته أمام "حوار شينجريلا" في سنغافورة في حزيران 2018 بتركيزه على دور الهند كحلقة وصل بين المحيطين الهندي والمائي ومركز عالمي للتجارة والتكنولوجيا والتنمية. ينظر: مني مصطفى، الهند أولاً :لماذا تتجه نيونلهي لموازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2019/1/8، متاح

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4452/>

على:

ووفقاً للتقرير الصادر عن مركز بناء السلام النرويجي NOREF، عام 2016 بعنوان تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي" فقد أصبحت الهند أكثر سعياً في التحرك نحو شغل مكانة وسط القوى الكبرى على المستوى الدولي، ودليل التقرير على ذلك، بالتحركات الهندية، وسعيها لبناء علاقات مع الدول الغربية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وآسيا الوسطى⁽⁵³⁾.

تمثل أهمية أوروبا للهند جيوسياسيًا، في بعدين أساسيين، الأول، علاقات الشراكة المتينة التي تجمعها في مجالات التجارة . والثاني، يمثل الحوار السياسي بين الهند والدول الأوروبية حجر الزاوية في هيكل الدور العالمي، الذي تطمح إليه الهند⁽⁵⁴⁾. وتعد فرنسا وبريطانيا الدولتين التي لها مصلحة أمنية، وجود تاريخي في المحيطين الهندي والهادئ. فمنذ عام 2014، تقوم البحري الفرنسية بدوريات متتابعة في بحر الصين الجنوبي⁽⁵⁵⁾.

فالاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2016 كانت قد أقتصر توصيفها للقاراء الآسيوية بالتحديد إلى "المحيط الهندي - الهادئ" قبل عدة أشهر من إعادة تعريف للرؤية الأميركيه بشأن آسيا وتنص وثيقة الاتحاد الأوروبي عنواناً نصه "تعزيز التعاون بين الآسيان والاتحاد الأوروبي في البنية الأمنية لآسيا"⁽⁵⁶⁾.

فهناك نحو (40%) من تجارة الاتحاد الأوروبي تمر عبر بحر الصين الجنوبي، وأن جزءاً كبيراً من تجارة أوروبا يمر عبر المحيط الهندي والهادئ⁽⁵⁷⁾.

⁽⁵³⁾ يحدد التقرير (خمس) قضايا لفهم السياسة الخارجية الهندية هي: (تغير المناخ، وأمن الطاقة، والتكامل الاقتصادي البديل، والامن الغذائي، والتدخل الإنساني) .. للمزيد يُنظر : تقرير تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي" ، الصادر عن مركز بناء السلام النرويجي، في فبراير 2016:

Devika Sharma and Jason Miklian, India's global foreign policy engagements – a new paradigm?, (Oslo: The Norwegian Peacebuilding Resource Centre, February 2016), p.12

⁽⁵⁴⁾ زهانغ بي، قمة هامبورغ وال العلاقات الصينية-الأوروبية، موقع صحيفة البيان الإماراتية، 2019/4/20، متاح على الرابط:
<https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-04-20-1.3539584>

⁽⁵⁵⁾ ووجدت الهند لها دوراً في علاقاتها مع فرنسا، حيث تسعى الهند إلى استغلال التأثير والتواجد الفرنسي للحد من النفوذ الصيني، وكسب أكبر عدد من المؤيدين، والذي ظهر مؤخراً في دعم فرنسا لموقف الهند بعد إعلان الأخيرة الحكم الذاتي لكشمير في مجلس الأمن 17 آب 2019 " .. يُنظر ... مقال أفضل شريك أوروبي" .. هل تملأ فرنسا الفراغ الذي خلفه روسيا في الهند؟، موقع ساسة بوست، 2019/10/5، متاح على: <https://www.sasapost.com/indian-french-relations>

⁽⁵⁶⁾ أنيتا أندر سينغ، لماذا لا يُعد الاتحاد الأوروبي لاعباً رئيساً في أمن "جنوب شرق آسيا"؟، مركز سمت للدراسات، 2019/1/22، متاح على: <https://smtcenter.net/archives/slider>

⁽⁵⁷⁾ نفس المصدر السابق.

الخاتمة:

على الرغم من حالة التدهور في بعض مؤشرات الاقتصاد الهندي لاسيما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وال الصادرات، إلا أن الهند استطاعت تحقيق معدلات جيدة في مجالات التصدير، لاسيما في قطاعات تتميز بنمو القيمة المضافة فيها، وتحديداً قطاع التكنولوجيا والخدمات. كما ساهم هذا النمو في الوقت ذاته بتعزيز مكانة الهند في منظومة صنع القرار الاقتصادي العالمي، عبر انخراطها في العديد من المنظمات والكتلات الإقليمية التي تتيح لها هامش المنافسة وطرح نفسها في الأسواق العالمية. كما أفرزت تجربة الهند الديمقراطية التي اسهمت بشكل واضح في تطور الاستقرار السياسي في الهند، الامر الذي جعلها واحدة من الدول المرشحة للارتفاع نحو العالمية لكن تبقى هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية لا تزال تشكل تحدياً للمسار الديمقراطي الهندي ومعوقاً لتطوره.

الاستنتاجات:

في ختام هذا البحث تم التوصل الى بعض الاستنتاجات ومنها:

1. إن البيئة الاستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة جعلت من الفضاء الهادئ- الآسيوي مركز السياسة الدولية والأمن العالمي جيو-أ استراتيجياً و جيو- بوليتيكياً و جيو- اقتصادياً من حيث الأهمية والفرص والتحديات، وبالصورة التي أفضت الى إنتقال الثقل والممحور من الفضاء الأطلسي- الأوروبي، الى فضاء المحيط الهادئ- المحيط الهندي.
2. على الرغم من حالة التدهور في بعض مؤشرات الاقتصاد الهندي لاسيما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وال الصادرات، إلا أن الهند استطاعت تحقيق معدلات جيدة في مجالات التصدير، لاسيما في قطاعات تتميز بنمو القيمة المضافة فيها، وتحديداً قطاع التكنولوجيا والخدمات. في بينما أدى تصاعد النمو الاقتصادي الهندي الى تراجع في معدلات الفقر، وتحقيق نتائج مثيرة للاعجاب في مجال الرعاية الصحية والتعليم، إلا أن أداء البنى التحتية الهندية عموماً لا يزال غير مقنعاً، رغم التحسن الملحوظ في بعض أجزاءه. كما ساهم هذا النمو في الوقت ذاته بتعزيز مكانة الهند في منظومة صنع القرار الاقتصادي العالمي، عبر انخراطها في العديد من المنظمات والكتلات الإقليمية التي تتيح لها هامش المنافسة وطرح نفسها في الأسواق العالمية.
3. أفرزت تجربة الهند الديمقراطية إن العلاقة بين الممارسة الديمقراطية والاستقرار السياسي جاءت ايجابية نتيجة لاتساع مجال المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وانتظام إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية وال محلية وإن مؤشر الديمقراطية أseهم بشكل واضح في تطور الاستقرار السياسي في الهند لكن تبقى هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية لا تزال تشكل تحدياً للمسار الديمقراطي الهندي ومعوقاً لتطوره.
4. نتيجة للنمو الاقتصادي المرتفع في الهند وعوامل النهوض الاستراتيجية الأخرى، يمكن القول ان الهند أصبحت من بين الدول القادرة على منافسة ابرز الدول في محيطها الآسيوي، لاسيما (الصين) نظراً للتقارب والتشابه الكبير في معدلات النمو واعتماد النماذج التنموية وان اختفت آليات التطبيق، وسوف تصبح الهند خلال العقود القادمة احدى الدول الثلاث التي تقود قاطرة الاقتصاد العالمي.

التوصيات:-

استناداً لما تقدم، يوصي البحث بضرورة إمكانية قيام الدول العربية ومن بينها (العراق) بالأأخذ بالنماذج التنموية التي شرعت بها الدول الآسيوية، لاسيما (الهند والصين) اقتصادياً، والاستفادة من محفزات النمو التي يوفرها هذين الاقتصاديين. كما يمكن دعوة المسؤولين والمتخصصين بالشأنين الاقتصادي والسياسي، إلى دراسة إمكانية انضمام العراق إلى المنظمات والتكتلات الإقليمية (بريكس وشنغهاي) للاستفادة من المكاسب المشتركة التي توفرها هذه التكتلات، فضلاً عن أهمية دراسة مدى استفادة العراق من مبادرة الحزام والطريق الصينية وبما يساعد العراق على تصدير منتجاته إلى أسواق الدول الآسيوية، نظراً للتشابه الكبير في الأذواق والعادات والتقاليد، بما يحقق المنافع المشتركة ويعظم من جانب الصادرات.

(الملحق ١)

جدول (1) الناتج المحلي الاجمالي للهند بالأسعار الثابتة (بالدولار الامريكي) ومعدل النمو السنوي (%) للمرة (2008 - 2018)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي(بالأسعار الثابتة لعام 2010)/تريليون دولار امريكي	معدل النمو السنوي (%)
2008	1385.0	3.9
2009	1502.4	8.5
2010	1656.6	10.3
2011	1766.6	6.6
2012	1863.0	5.5
2013	1982.0	6.4
2014	2128.8	7.4
2015	2302.4	8.2
2016	2466.2	7.1
2017	2630.9	6.7
2018	3441.24	7.3

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات صندوق النقد الدولي :

India - Gross domestic product in constant prices of 2010

متاح على الرابط التالي:

<https://knoema.com/atlas/India/topics/Economy/National-Accounts-Gross-Domestic-Product/Real-GDP> 2019/3/18 ، تاريخ الاطلاع والتوثيق

- بيانات صندوق النقد الدولي:

India - Gross domestic product in current prices growth rate .

<https://knoema.com/atlas/India/topics/Economy/National-Accounts-Gross-Domestic-Product/GDP-growth> 2019/3/18 تاريخ الاطلاع والتوثيق

**جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الهند (بالأسعار الثابتة لعام 2010)
للمدة (2007-2018)**

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) بالدولار الأمريكي	السنة
1173.88	2007
1192.51	2008
1268.25	2009
1357.56	2010
1410.43	2011
1469.18	2012
1544.62	2013
1640.18	2014
1751.66	2015
1874.23	2016
1987.34	2017
2104.16	2018
4.077	2019

Source: World Bank, The Global Economy.com, GDP per capita, constant 2010 dollars, available on: <https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

**جدول (3) الواردات وال الصادرات الزراعية للهند كنسبة من واردات و صادرات السلع
للمدة (2009-2017)**

الصادرات الزراعية % من صادرات السلع	الواردات الزراعية % من واردات السلع	السنة
1.2	1.6	2009
2.0	1.8	2010
1.8	1.8	2011
2.0	1.8	2012
2.1	1.8	2013
1.6	1.9	2014
1.5	2.0	2015
1.4	2.2	2016
1.3	2.0	2017

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:
البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات المواد الخام الزراعية و صادرات المواد الزراعية الأولية (%) من صادرات السلع)، متاح على الرابط:

<https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND>

جدول (4) نسبة مساهمة القيمة المضافة في القطاع الصناعي الهندي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) للمرة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة %	30,1	30,2	29,4	28,4	27,7	27,2	26,6	26,2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الرابط:

<https://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=IND>

جدول (5) تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات الهندي بالنسبة لـ GDP (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
44.01	45.88	45.98	45.03	45.44	46.30	46.70	47.82	47.78	47.82	47.82	47.82	48.45

Source: World Bank, Value added in the services sector as percent of GDP, available on:

<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

جدول (6) قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند (مليار دولار أمريكي) ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي للمرة (2007-2018)

السنة	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر / مليار دولار أمريكي	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي %
2007	25.23	2.07
2008	43.41	3.62
2009	35.58	2.65
2010	27.40	1.64
2011	36.50	2.00
2012	24.00	1.31
2013	28.15	1.52
2014	34.58	1.70
2015	44.01	2.09
2016	44.46	1.94
2017	39.97	1.51
2018	-	1.54

Source:

World Bank, Foreign Direct Investment, billion USD , & Foreign Direct Investment, percent of GDP, available on: <https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

جدول (7) حصة الهند من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمدة (2007-2017)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	0,83	1,82	2,72	1,53	1,64	1,18	1,43	1,95	1,90	1,86	1,99

Source: World Bank, Percent of world Foreign Direct Investment, available on:

<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

جدول (8) نسبة الفقر في الهند (%) للمدة (1988-2012)

السنة	1.25 دولار	2 دولار	83.7	-	50.1	نسبة الفقر الحضري	مؤشر جيني (*)
1988	53.5	49.4	81.7	45.3	31.8	-	31.8
1994	41.6	32.6	75.6	37.2	25.7	30.8	30.8
2005	32.6	29.8	68.7	29.8	20.9	25.7	33.9
2010	29.8	-	-	21.9	13.7	-	-
2012							

Source: Central Statistics Office of India, available on: <http://mospi.nic.in>

(*) مؤشر جيني: يقيس المدى الذي ينحرف فيه الدخل، أو نفقة الاستهلاك بين الأفراد ضمن اقتصاد ما عن توزيع متساوي على نحو مثالي (كلما أقرب المؤشر من العدد 100 يرتفع معدل عدم المساواة).

جدول (9) نسبة الإنفاق على التعليم في الهند كنسبة من الإنفاق الحكومي للمدة (2005-2013)

السنة	النسبة من الإنفاق الحكومي %	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	14,05	21,11	69,11	3,13	13,8	19,11	11,83	13,56	13,99	14,05

Source:

Public spending on education, percent of public spending, available on:

<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

الجدول (10) الإنفاق الحكومي على التعليم في الهند كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005-2015)

السنة	النسبة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	3.23	3.19	3.31	3.42	3.84	3.87	3.84	4.04	3.84	4.04	4.13	2015

Source:

-Public spending on education, percent of GDP, available on:

<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php&>

- Budgeted Expenditure (Revenue) on Education by Education Department and Other Departments by Sector –Budget Estimate - 2014-15, Educational Statistics at A Glance, GOVERNMENT OF INDIA MINISTRY OF HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT DEPARTMENT OF SCHOOL EDUCATION & LITERACY STATISTICS DIVISION NEW DELHI 2018, p.19&p.103.

**جدول (11) الانفاق الصحي للفرد ونسبة الانفاق الصحي من الناتج المحلي والعمر المتوقع
بالسنوات ومعدل الوفيات في الهند للمرة (2017-2010)**

السنة	الانفاق الصحي للفرد / دولار	النسبة %GDP مئوية من الناتج المحلي	العمر المتوقع بالسنوات	معدل الوفيات / لكل 1000 نسمة
2010	45,25	3,27	66,69	7,53
2011	48,72	3,25	67,13	7,45
2012	49,05	3,33	67,54	7,39
2013	56,22	3,75	67,93	7,34
2014	57,15	3,62	68,29	7,31
2015	58,97	3,60	68,61	7,30
2016	62,72	3,66	68,90	7,31
2017	-	-	69,17	7,33

Source:

World Bank, Health spending per capita, Health spending as percent of GDP, Life expectancy, in years, Death rate, per 1000 people, available on:
<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

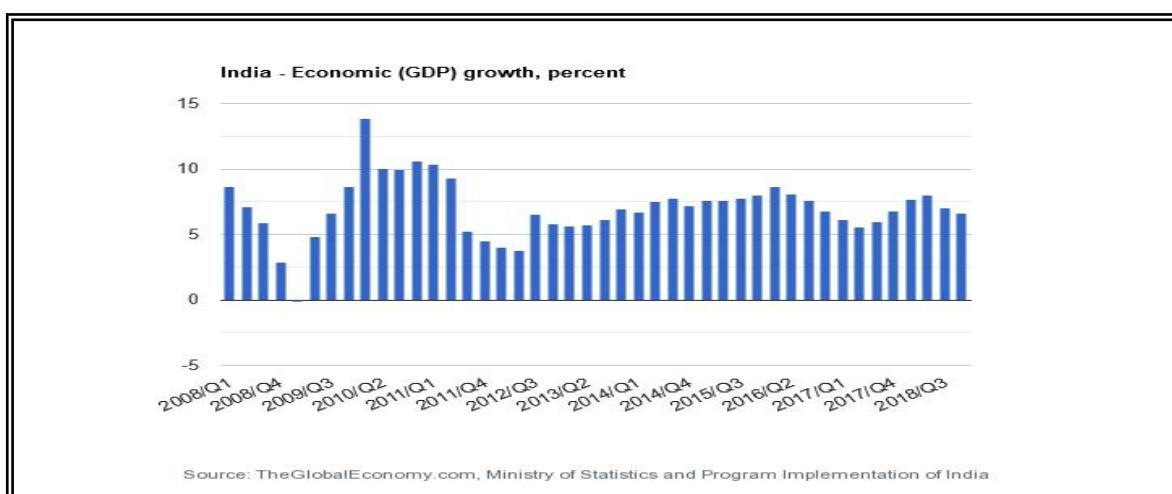
جدول (12) مؤشر الاستقرار السياسي في الهند (-2.5 ضعيف ؛ 2.5 قوي)
للمرة (2017-2010)

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
-0.83	-0.95	-0.95	-1	-1.23	-1.29	-1.33	-1.33	-1.28	

Source: World Bank, Political stability index (-2.5 weak; 2.5 strong) available on:
<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

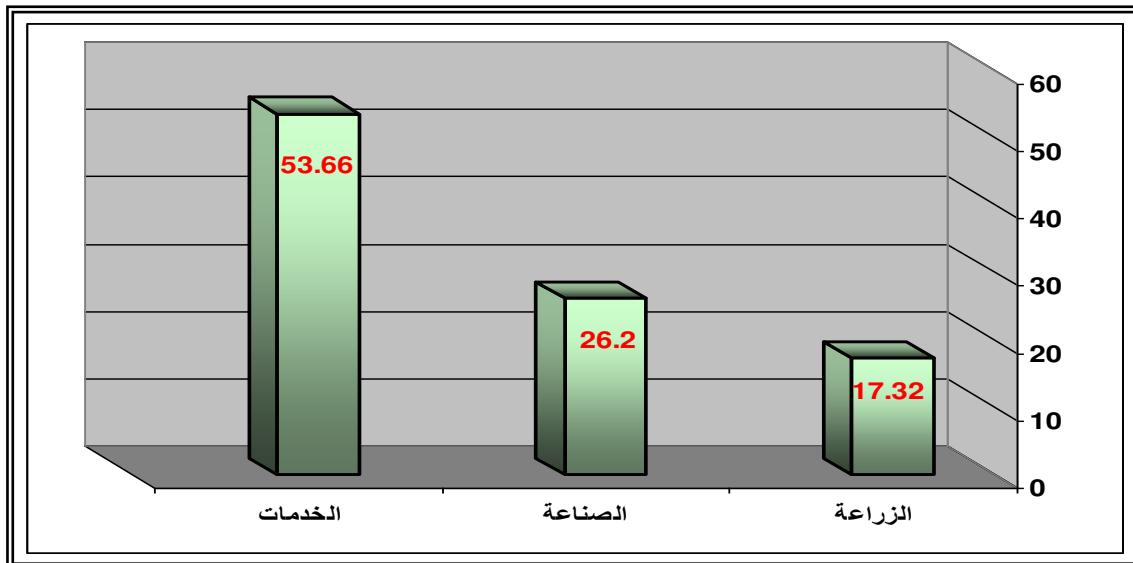
(الملحق بـ)

الشكل (1) معدلات النمو الهندي للمرة (2018 - 2008)



Source: The Global Economy.com .Ministry of Statistics and program Implementation of India.

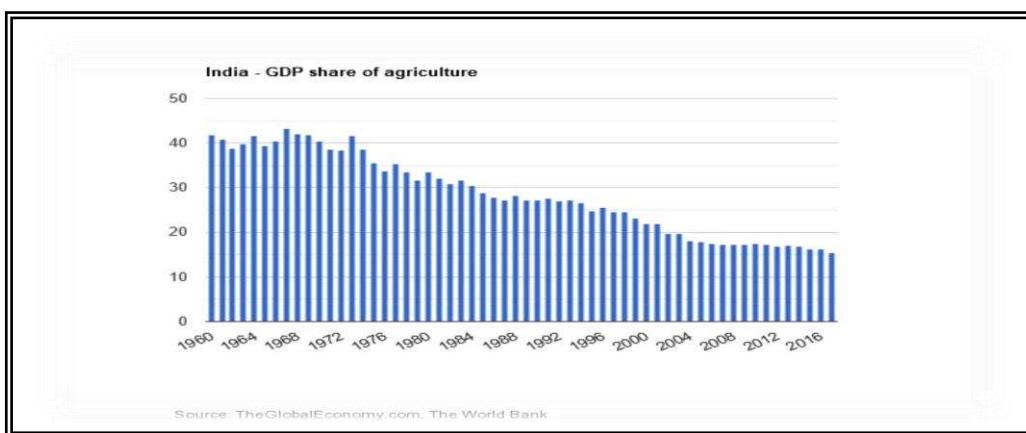
الشكل (2) نسبة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الهندي



الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

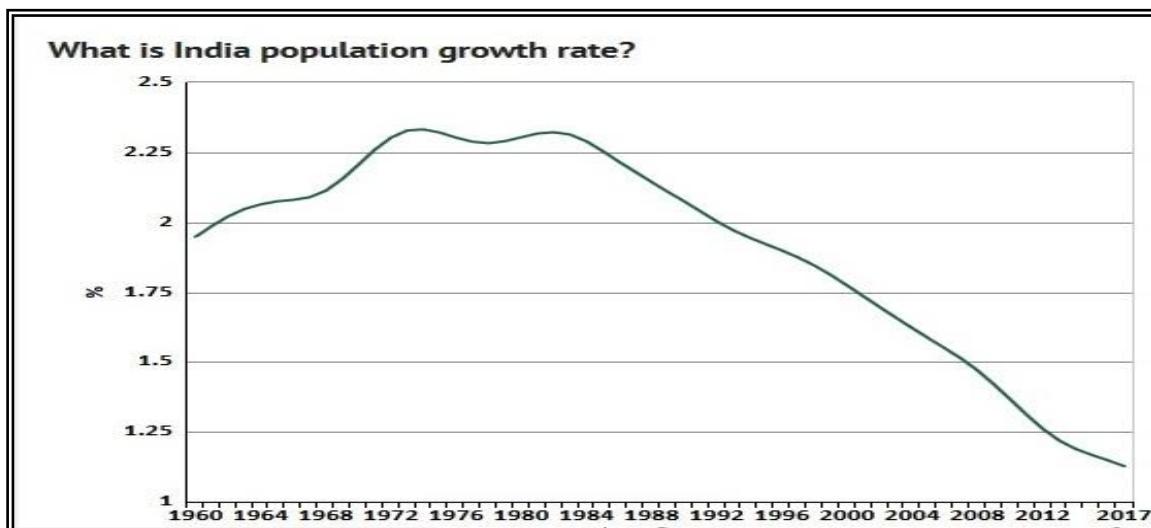
- World Bank, The Global Economy.com, available on: <https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>.
- What is the Sector-wise contribution of GDP in India?, 2/4/2019, available on: <https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/what-is-the-sectorwise-contribution-in-gdp-of-india-1519797705-1>

**الشكل (3) مساهمة القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
للمرة (2016-1960)**



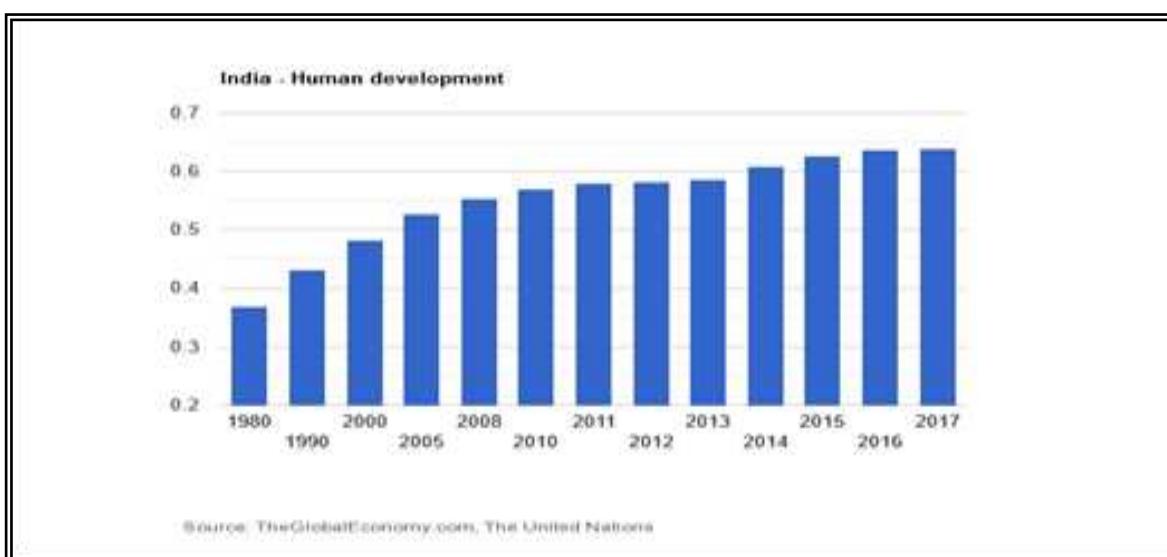
Source : India GDP From Agriculture, available on:
<https://tradingeconomics.com/india/gdp-from-agriculture>

شكل (4) معدل النمو السكاني في الهند للأعوام (2017 – 2106)

**Source:**

India - Population growth rate, available on:
<https://knoema.com/atlas/India/Population-growth-rate>

- (5) تطور التنمية البشرية في الهند للمدة (1980-2017)



Source: India Human Development, available on:

<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>